

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٨٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم وزارة استصلاح الأراضي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد الوزير المختص في تطبيق

احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

( المادة الأولى )

يكون وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي هو الوزير المختص بالنسبة إلى الشركات الزراعية الآتية :

. الشركة المصرية الزراعية العامة .

. شركة شمال التحرير الزراعية .

- شركة جنوب التحرير الزراعية .
- شركة مريوط الزراعية .
- شركة النهضة الزراعية .
- شركة وجه قبلي الزراعية .

#### ( المادة الثانية )

مع مراعاة أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، يعتبر وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي هو الوزير المختص بالنسبة للجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة بجميع مستوياتها وما يتبعها من أجهزة وصناديق ، ويكون وزير استصلاح الأراضي هو الوزير المختص بالنسبة للجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي والجمعيات التعاونية المنشأة بالمناطق الصحراوية بجميع مستوياتها وما يتبعها من أجهزة وصناديق .

#### ( المادة الثالثة )

ينقل إلى وزارة الدولة للزراعة والأمن الغذائي جهاز التشجير المنشأ بوزارة الدولة لاستصلاح الأراضي وجميع العاملين به بدرجاتهم المالية ومرتباتهم ومزاياهم .  
ويصدر بتحديد العاملين المتقولين قرار من وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي بالاتفاق مع وزير الدولة لاستصلاح الأراضي .  
وتتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالجهاز المذكور في موازنة السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ من وزارة استصلاح الأراضي إلى وزارة الدولة للزراعة والأمن الغذائي .

#### ( المادة الرابعة )

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار ، وعلى الوزراء المختصين إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه كل فيما يخصه .

#### ( المادة الخامسة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤٠٣ ( ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك